

بيان اجتماع لجنة مبادرة السلام العربية حول الاتصالات مع الإدارة الأمريكية بشأن المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية²⁸⁸

15 كانون الأول/ ديسمبر 2010

عقدت اللجنة الوزارية لمبادرة السلام العربية اجتماعاً طارئاً بتاريخ 15 ديسمبر الجاري، برئاسة الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثان رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية لدولة قطر، حيث استمعت إلى عرض من فخامة الرئيس محمود عباس حول محصلة الاتصالات الأخيرة مع الإدارة الأمريكية بشأن المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية والجهود التي بذلها من أجل تقدم عملية السلام، وقد خلصت اللجنة إلى ما يلي:

1- أن إصرار الحكومة الإسرائيلية على سياساتها وممارساتها الاستيطانية الاستعمارية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية يشكل إمعاناً واستمراراً في انتهاك إسرائيل للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ومع متطلبات تحقيق السلام من خلال المفاوضات وعلى فرص تحقيق السلام الفلسطيني الإسرائيلي وقيام دولة فلسطينية ذات سيادة.

2- تحميل إسرائيل وحدها المسؤولية الكاملة لتعثر العملية التفاوضية التي تم إطلاقها في واشنطن في مطلع سبتمبر الماضي، بسبب إصرارها على الاستمرار في نشاطها الاستيطاني الاستعماري بدلاً عن السلام، برغم الإجماع الدولي الواضح على عدم شرعية المستوطنات وعلى الضرر البالغ الذي يمثله الاستمرار في هذا النشاط الاستيطاني على فرص تحقيق السلام وتنفيذ حل الدولتين.

3- التأكيد على أن فشل الإدارة الأمريكية في إلزام الحكومة الإسرائيلية بوقف النشاط الاستيطاني أصبح يتطلب بشكل فوري أن تعلن بوضوح حدود الدولتين على أساس خط الرابع من يونيو/ حزيران 1967 وأن توفير الأمن يتم من خلال الحل العادل والشامل للصراع العربي الإسرائيلي وأن أي ترتيبات أمنية يجب أن تضمن الانسحاب الكامل والشامل من الأراضي المحتلة وإنهاء أي شكل من أشكال التواجد العسكري الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، وترى اللجنة أن استمرار الإدارة الأمريكية في جهودها يجب أن يستند على هذا الأساس.

4- دعوة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاعتراف الصريح بأن حدود الدولة الفلسطينية المستقلة تقوم على أساس خط الرابع من يونيو/ حزيران 1967 بما في ذلك القدس الشرقية، والاعتراف بها.

5- التأكيد مجدداً على موقف اللجنة بأن استئناف المحادثات الفلسطينية الإسرائيلية يتطلب الوقف الكامل لكافة الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، والالتزام بمراجعات عملية السلام.

6- الإعراب عن التقدير لكل من البرازيل والأرجنتين على مبادرتهما بالاعتراف بالدولة الفلسطينية على أساس حدود 1967، وتدعو الدول التي لم تعترف بالدولة الفلسطينية بعد إلى القيام بذلك في أقرب فرصة ممكنة، إسهاماً في تعزيز الإجماع الدولي القائم على ضرورة قيام الدولة الفلسطينية المستقلة

وعاصمتها القدس الشرقية، وفقاً لمقررات الشرعية الدولية في إقامة الدولة الفلسطينية على الأراضي التي احتلت عام 1967.

7- تقدير موقف الاتحاد الأوروبي الذي عبر عنه في بيانه الصادر في 13 ديسمبر/ كانون أول 2010 والذي شدد على وجوب احترام القانون الدولي، مع التأكيد على عدم شرعية وبطالان الإجراءات الإسرائيلية في القدس وباقي الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتطالب دول الاتحاد الأوروبي باتخاذ خطوات عملية لتفعيل هذا الموقف.

8- دعوة اللجنة الرباعية الدولية إلى تحمل مسؤولياتها في التعامل الفعال مع هذا الموقف الإسرائيلي المتعنت والرافض للانصياع إلى الشرعية الدولية وللتجاوب مع متطلبات السلام العادل، وتدعو اللجنة إلى اجتماع معها بشكل عاجل لتقييم الموقف، وللتشاور بشأن الوضع برمته.

9- الإعداد لعرض الموقف برمته على مجلس الأمن، وتفعيل قرار لجنة المتابعة بطرح موضوع الاستيطان الإسرائيلي على مجلس الأمن واستصدار قرار يؤكد - ضمن أمور أخرى - على الصفة غير الشرعية أو القانونية لهذا النشاط ويلزم إسرائيل بوقفه، وتطالب اللجنة الولايات المتحدة بعدم عرقلة هذا المسعى، وتأييد اللجوء إلى المحافل الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة لعرض قضاياها وخصوصاً بعد فشل كافة الجهود بما فيها المساعي الأمريكية، وتكليف رئاسة اللجنة والأمين العام - بالتنسيق والتشاور مع الرئيس محمود عباس - ومع المجموعة العربية في نيويورك بالإعداد لذلك.

10- التأكيد مجدداً على الموقف العربي بأن السلام العادل والشامل مع إسرائيل لن يتحقق إلا بالانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة إلى خط 4 يونيو/ حزيران 1967 بما ذلك الجولان العربي السوري المحتل والأراضي التي ما زالت محتلة في جنوب لبنان، وإقامة دولة فلسطين المستقلة، طبقاً لمبادرة السلام العربية وقرارات الأمم المتحدة، ورفض أي حلول جزئية أو مرحلية في هذا الشأن.

11- مطالبة المجتمع الدولي اتخاذ الخطوات اللازمة بما يؤدي إلى إنهاء الحصار الإسرائيلي الظالم على قطاع غزة بشكل فوري.

12- تكثيف العمل على ضرورة إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة الفلسطينية بشكل فوري تحت الرعاية المصرية، واعتبار المصالحة الفلسطينية الضمانة الحقيقية للحفاظ على مصالح الشعب الفلسطيني.

وانطلاقاً من الموقف الإسرائيلي الذي يتعارض مع قواعد القانون الدولي ومع متطلبات تحقيق السلام وفشل الوسيط الأمريكي في تحقيق نتائج في مساعيه، ترى اللجنة أن مسار المفاوضات أصبح غير مجدٍ، وتُقرّر عدم استئناف المفاوضات، وأن يكون استئنافها رهناً بتلقي عرض جاد يكفل إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي وفقاً لمرجعيات عملية السلام.

